

Distr.: General
3 August 2000
Arabic
Original: Arabic/English/Russian

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان

بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان وبالحرريات الأساسية

تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون

الدولي القائم على مبادئ اللائتقائية والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل	
٢	٢ - ١	مقدمة	أولا -
٢	٥ - ٣	الردود الواردة من الدول الأعضاء	ثانيا -

* A/55/150

** هذا التقرير مقدم بموجب الفقرة ١ من الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤ في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لكي يتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

أولا - مقدمة

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل وضع وتنفيذ برامج وطنية للمضي قدما في تحسين مراعاة حقوق الإنسان.

وقد اعتمدنا وننفذ في بلدنا خطة وطنية للنهوض بالتعليم في مجال حقوق الإنسان حتى عام ٢٠٠٤ وبرامج، من قبيل "أطفال بيلاروس"، و"نساء بيلاروس"، و"التوجهات الأساسية في سياسات الدولة بشأن الأسرة"، وما إلى ذلك.

ويجري حاليا إعداد برنامج عمل وطني متكامل لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار السعي لتأسيس مجتمع مدني في جمهورية بيلاروس. ومن ثم، تجري عملية تحويل نوعي إلى المستوى الوطني تركز إلى تجربة البرامج الخاصة التي تستهدف فئات سكانية معينة.

وتثبت تجربة بيلاروس أن من السبل الرئيسية لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي من تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية في ميدان حقوق الإنسان التحديد الواضح للأهداف ووضع أطر زمنية دقيقة لتحقيقها. والتركيز على النتائج، وليس على مجرد اتخاذ تدابير معينة، شرط مسبق لا بد منه لاكتساب ثقة الجماهير في نوايا الدولة لدى اعتمادها برنامجا وطنيا للعمل في ميدان حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تصبح المساعدة الاستشارية المقدمة من المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظومة للأمم المتحدة مقوما أساسيا لوضع معايير ونهج للتحقق من نتائج تنفيذ هذه البرامج الوطنية، وهي حقيقة واضحة لا مرأى فيها.

كذلك فالحاجة ماسة لتعزيز دور الأمم المتحدة كمتنّدي يمكن للدول الأعضاء في المنظمة أن

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها ١٧٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات وأفكار عملية من شأنها أن تسهم في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ اللاتنقائية والحياد والموضوعية؛ وأن يقدم تقريرا شاملا بهذا الشأن في دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - وعملا بالطلب المذكور آنفا، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطلب منها إبداء آرائها في هذا الموضوع. ووردت حتى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ثلاثة ردود من ثلاث من الدول الأعضاء، هي بيلاروس وكوستاريكا والجماهيرية العربية الليبية. وقد أعد هذا التقرير بناء على الردود المتلقاة. وسوف تصدر أية ردود أخرى تصل مستقبلا في إضافة تُلحق بهذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى وجود تقريرين سابقين أعدا بشأن هذه المسألة ونشرا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ (في الوثيقتين A/CN.4/1993/30 و A/54/216 على التوالي).

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

٣ - فيما يلي رد بيلاروس:

"إن جمهورية بيلاروس ما فتئت تساند جهود الأمم المتحدة في سعيها إلى تطوير التعاون الإقليمي والعالمي في ميدان حقوق الإنسان، وهي ترحب بالخطوات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتزويد الدول الأعضاء في المنظمة بالمساعدة الاستشارية لمعاونتها على وضع خطط وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتحرص بيلاروس على أن تستفيد عمليا من تجارب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي وثقتها

”تؤمن الجماهيرية العربية الليبية إيماناً راسخاً بأهمية مراعاة الحياد الموضوعية والانتقائية لدى نظر المجتمع الدولي في قضية حقوق الإنسان، ومعالجة انتهاكاتهما على الوجه الفعال، من أجل أن تظل هذه القضية ذات طابع إنساني بحت، هدفها تعزيز العلاقات الإنسانية، وتحسين المستويات الاجتماعية لكافة الشعوب، وأن لا تستخدم أو تستغل كذريعة لتحقيق مآرب سياسية، أو لممارسة الضغط على أية دولة، أو التدخل في شؤونها الداخلية، وهي لذلك أيدت قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧/٥٤ الذي أكد على أهمية ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في معالجة هذه القضية الإنسانية، والحيلولة دون تسييسها لخدمة مصالح سياسية لدول معينة.

ورغم تأكيد إعلان وبرنامج عمل فيينا، وغيره من القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة، على ضرورة الاسترشاد بهذه المبادئ لدى النظر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الوجه الفعال، إلا أن معالجة هذه القضية على المستوى الدولي لا يتعدى استخدامها من جانب بعض الدول الغربية كذريعة لفرض ضغوط سياسية أو اقتصادية على دول معينة في الجنوب، حيث نراها تخضعها لمصالحها الذاتية وترفع شعار حقوق الإنسان كلما تملكها اليأس من تحقيق هذه المصالح، أما إذا اتفقت المصالح، فإنها لا تكثر بأية انتهاكات مهما كانت جسامتها. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم نماذج صارخة لتطبيق المعايير المزدوجة في التعامل مع قضاياها، الأمر الذي يؤكد أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحقيق الهدف الذي يصبو إليه، وهو التأمين الفعلي لحقوق الإنسان وحمايتها من خلال التعاون والحوار البناء والتعاقد بين الدول، ونبد الأساليب القائمة على الجأمة والإدانة والإكراه والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.“

تبادل على ساحته تجاربها في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية في ميدان حقوق الإنسان. ويجب التغلب على العواقب الوخيمة لآثار عملية العولمة على حقوق الإنسان بالتعاون الهادف على النطاق الإقليمي والعالمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها؛ ولعل هذا يتأتى بخاصة من خلال التنسيق والتشارك بين الدول المهتمة في تنفيذ الخطط الوطنية في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.“

٤ - وقدمت كوستاريكا في ردها معلومات عن عمل شعبة التعاون الدولي في وزارة الخارجية وعن أهداف الشعبة من عملها وعن المشاريع الخاصة الممولة عن طريق التعاون الدولي. ومن بين أهداف تلك الشعبة: متابعة سياسات التعاون التي تشكل جزءاً من السياسة الخارجية لحكومة كوستاريكا؛ وتوطيد الهياكل التقنية والإدارية للتفاوض على جميع الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني؛ وتعزيز العمل بين البلدان النامية فيما يتصل بالتعاون التقني؛ وتنسيق الآلية الإقليمية للتعاون التقني في أمريكا الوسطى؛ ومراقبة وتقييم مشاريع التعاون التقني المنفذة في كوستاريكا؛ ونشر معلومات داخل كوستاريكا وبين المانحين عن الأعمال المنفذة في ميدان التعاون الدولي؛ وتحليل برامج المنح الدراسية الخاصة بالطلاب الكوستاريكيين الذين يدرسون في الخارج وتقييمها والإشراف عليها. وقدمت تفاصيل عن مشاريع التعاون التقني سواء التي أشرفت على الانتهاء أو الجاري تنفيذها أو التي أُنجزت في كوستاريكا منذ عام ١٩٩٨، مشفوعة بمعلومات عن الجهات الراعية والمولة والوزارة المسؤولة عن تلك المشاريع. وشمل نطاق هذه المشاريع مجالات المنظور الجنساني وحالة المرأة؛ وتطبيق العدالة؛ والمساعدة الانتخابية؛ والأطفال والشباب؛ والمساعدة الإنسانية؛ والمعوقين؛ والعمالة؛ والسكان الأصليين؛ والمهاجرين المتضررين بسبب إعصار ميتش.

٥ - وفيما يلي رد الجماهيرية العربية الليبية: